الأمم المتحدة

S/2004/967

مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل إليكم طيه تقريرنا باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق، عملا بما قرره مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون س. **دانفورث**

201204 201204 04-64629 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يسر الولايات المتحدة أن تقدم إلى مجلس الأمن، باسم القوة المتعددة الجنسيات، التقرير الثاني الذي تبين فيه الجهود التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات في أداء ولايتها والتقدم الذي أحرزته بهذا الشأن.

المسؤوليات المنوطة بالقوة المتعددة الجنسيات

لا تزال القوة المتعددة الجنسيات في العراق التي تضم ثلاثين بلدا بالإضافة إلى الولايات المتحدة والتي يزيد قوامها على ١٥٠ ٠٠٠ عنصر موجودة في العراق بدعوة من الحكومة العراقية. وتقوم القوة المتعددة الجنسيات في العراق، بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بمجموعة واسعة من العمليات العسكرية التي تهدف إلى ''المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق''. ويتراوح نطاق تلك العمليات من تقديم المساعدة الإنسانية، والشؤون المدنية، وأنشطة الغوث وإعادة البناء إلى احتجاز الأشخاص الذين يشكلون تهديدا للأمن، ومنع الإرهاب وردعه والبحث عن الأسلحة التي تهدد استقرار العراق وحجزها وجمع الاستخبارات. والقيام عند اللزوم بعمليات قتالية ضد المتمردين والإرهابيين. وتسعى القوة المتعددة الجنسيات، من خلال هذه الأنشطة، إلى مساعدة الحكومة العراقية على تهيئة بيئة يمكن فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة مما يتيح للعراق إمكانية المضي قدما بالعملية الانتقالية السياسية واستعادة الخدمات الأساسية لديه.

وتواصل القوات العسكرية وأفراد الشؤون المدنية على السواء تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة البناء في سائر أرجاء العراق. ويجري تنسيق هذه المساعدة على أرض الواقع مع الحكومة العراقية، كما تقدم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية المساعدة في هذا المجال. وتركز الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء جلّ اهتمامها على استعادة الخدمات الأساسية من قبل منشآت تنقية المياه وخطوط نقل الطاقة الكهربائية. وتقوم القوة المتعددة الجنسيات في العراق أيضا بإنشاء مراكز العمليات العسكرية – المدنية لدعم أنشطة الغوث الإنسانية وإدارة شؤون الحكم في البلديات والتعاقد مع الشركات العراقية للقيام بمشاريع إعادة البناء. وقد أنشأت القوة مؤخرا مركزا للعمليات العسكرية – المدنية في الفلوجة.

وتواصل الوحدات الهندسية التابعة للقوة إصلاح الجسور والموانئ والطرقات والسكك الحديدية. وتقوم الوحدات التكتيكية ببناء وإصلاح المدارس والمستشفيات

ومكاتب البريد المحلية وغيرها من المباني العامة في سائر أرجاء العراق. كما تقوم الوحدات الطبية التابعة للقوة بمعالجة المدنيين العراقيين في سائر البلد وتقديم المساعدة إلى برامج تحصين الأطفال. فعلى سبيل المثال، وضعت القوات الفلبينية برنامجا للمساعدة الطبية المدنية في المنطقة المسؤولة عنها يهدف إلى تزويد المدنيين العراقيين بالغذاء والمواد الطبية وغيرها من الاحتياجات، بما في ذلك توزيع اللوازم المدرسية.

وتواصل وحدات التخلص من الأجهزة المتفجرة التابعة للقوة التخلص من آلاف الأطنان من الذخيرة العراقية التي تم الاستيلاء أو العثور عليها، بما في ذلك الألغام الأرضية.

وسوف تسخر القوة كامل مواردها لمساعدة الحكومة العراقية والقوات الأمنية التابعة لها على توفير الأمن الضروري للانتخابات المقبلة التي ستجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وللأحداث المرتبطة بها والانتخابات اللاحقة لها. وتعمل الولايات المتحدة حاليا على إرسال ١ ٠٠٠ جندي إضافي إلى العراق وتمديد مدة بقاء الوحدات المنتشرة هناك حاليا لغرض واحد هو الانتخابات التي ستجري في كانون الثاني/يناير.

وتتسم جميع الأنشطة المذكورة أعلاه بأهمية حاسمة لعودة العراقيين إلى حياتهم العادية.

إعادة بناء القوات الأمنية العراقية

يرحب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١٥٤٦ بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة العراقية المؤقتة لإنشاء قوات أمنية عراقية، بما في ذلك القوات المسلحة العراقية التي تقوم تدريجيا بدور أكبر والتي ستتولى في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن صون السلم والاستقرار في العراق. كما يعترف القرار بأن القوة المتعددة الجنسيات في العراق سوف تساعد في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز بالمعدات والإرشاد والرصد.

وتعتبر القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التي يقودها اللواء دافيد بيتراوس المنظمة المكلفة، في إطار هيكل القوة المتعددة الجنسيات في العراق، بمهمة إنشاء القوة الأمنية العراقية. ولدى تسنمه مهام منصبه في العراق بوصفه قائدا لتلك القيادة الأمنية أجرى اللواء بيتراوس، بالتشاور مع مسؤولي الحكومة العراقية المؤقتة، تمرينا على ''إسناد المهام للقوات''. ويعمل اللواء بيتراوس والقيادة الأمنية بصورة وثيقة مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع على تدريب القوات الأمنية العراقية وتجهيزها وإرشادها وتيسير أدائها لمهامها. ويعتبر الفريق الاستشاري لتدريب الشرطة المدنية الذي يتولى قيادته اللواء جوزيف

فيل الكيان المسؤول في إطار القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات عن تدريب وتجهيز الشرطة العراقية.

وتشمل القوات التابعة لوزارة الداخلية دائرة الشرطة العراقية، وقوة التدخل المدني، ووحدات مغاوير الشرطة الخاصة، ووحدة الاستجابة في حالات الطوارئ، وإدارة مراقبة الحدود، وعناصر دائرة حماية المرافق. وتشكِّل هذه الدوائر الوكالات المدنية الرائدة لحفظ النظام داخل العراق. وتتحمل وزارة الداخلية مسؤولية تدريب جميع موظفي إنفاذ القانون والشرطة العراقية وعمليات مراقبة الحدود. وتحسنت دائرة الشرطة العراقية على وجه الخصوص وتؤدي مهامها حاليا على نحو أفضل عموما مما كانت عليه في الشهور الماضية، على الرغم من أن موقف بعض عناصر الشرطة المحلية لا يزال غامضا. أما دائرة حماية المرافق فإن عناصرها يخضعون الآن لإدارة كل وزارة من الوزارات التي يعملون من أجلها، ولهذا فإن إمكانية معرفة عدد العاملين فيها محدودة.

ومنذ التقرير الأخير، أدخلت تغييرات كبيرة على الطريقة التي تبلِّغ فيها القوة المتعددة الجنسيات عن عدد أفراد القوة الأمنية العراقية. وقد بلغ مجموع عدد القوات التابعة لوزارة الداخلية لغاية ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ما يلي:

- دائرة الشرطة العراقية: ٧٢٧ ٩٢ شرطيا منهم ٧٩٨ ٥٠ شرطيا حصلوا على التدريب والمعدات؛ ولا يزال الرقم المستهدف هو ٠٠٠ ١٣٥ شرطي.
- قوة التدخل المدني: ٠٩١ ١ فردا؛ والرقم المستهدف هو ٧٢٠ ٣ فردا.
- وحدة الاستجابة في حالات الطوارئ: ١٤٧ فردا؛ والرقم المستهدف هو ٢٧٠ فردا.
- إدارة مراقبة الحدود: ٥٩٩ ١٨ فردا منهم ٩٩٩ ١٤ فردا حصلوا على التدريب والمعدات؛ والرقم المستهدف هو ٣٦٠ ٢٩ فردا. وقد عُدل هذا الرقم المستهدف عن الرقم المبلَّغ عنه في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير.

أما الجهات التي تخضع لوزارة الدفاع فهي الجيش العراقي والحرس الوطني العراقي وقوة التدخل وقوة العمليات الخاصة والقوات الجوية العراقية وقوة خفر السواحل. وتقوم هذه القوات، بالاشتراك مع القوة المتعددة الجنسيات في العراق، بعمليات لحماية كبار المسؤولين والعملية السياسية وكسر شوكة المتمردين؛ كما أنها تعمل على بناء ودعم قوة أمنية عراقية مدرّبة جيدا وقادرة على تولي مسؤولية أمن العراق؛ وهدفها إدخال تحسينات قابلة للقياس وظاهرة للعيان في نوعية الظروف المعيشية للشعب العراقي.

ولغاية ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان هناك ما مجموعه ٥٣٩ ٩٨ فردا، منهم ٩٣٠ ٤٦ فردا جاهزون للخدمة (مدرّبون ومجهّزون وقادرون على القيام بعمليات). وفيما يلي كشف، بحسب نوع الخدمة، للقوات العاملة:

- الجيش العراقي: ٤٢٨ ٣ جنديا؛ الرقم المستهدف هو ٠٠٠ ٢٧ جندي.
- الحرس الوطني العراقي: ١١٥ ٤٠ جنديا؛ الرقم المستهدف هو ٩٠٤ ٦١ جنديا.
- قوة التدخل: ٠٦٢ ٢ جندي؛ الرقم المستهدف هو ٥٨٤ ٦ جنديا.
- قوة العمليات الخاصة: ٦٧٤ جنديا؛ الرقم المستهدف ٩٦٧ ١ جنديا.
- القوات الجوية العراقية: ١٦٧ جنديا؛ الرقم المستهدف ٥٠٢ جندي.
- قوة خفر السواحل: ٤٨٤ جنديا؛ الرقم المستهدف ٥٨٢ جنديا.

وتعتبر التقارير الواردة من العمليات الأخيرة التي قامت بها القوات التابعة لوزارة الدفاع تقارير إيجابية. إذ تقوم القوات الأمنية العراقية بتنسيق العمليات وتتصدى للمتمردين المسلحين وتشتبك معهم في عمليات قتالية. وتتولى القوات الأمنية العراقية بصورة متزايدة قيادة عمليات الدوريات بالاشتراك مع القوة المتعددة الجنسيات في العراق في الوقت الذي تعمل فيه القوات العراقية على الحصول على القدرة التشغيلية الكاملة. وثمة عمليات أخرى مضادة للمتمردين تشمل عمليات مشتركة ضد المواقع المحصنة للمتمردين وغيرها من عمليات أمن الحدود وعمليات مكافحة التهريب.

ولا يزال بناء القوة الأمنية العراقية ”عملية في طور الإنجاز“ وتعتبر من الأولويات العليا. ويجب إعادة تشكيل القوات الأمنية وتدريبها وتجهيزها بالمعدات. ويستغرق بلوغها القدرة التشغيلية الكاملة بعض الوقت. وتتطلب هذه العملية استمرار القوة المتعددة الجنسيات في تقديم الدعم لها وتأمين اكتفائها. ويجري باستمرار تقييم الاحتياجات الجديدة من الفحص والتدريب وتنفيذها استنادا إلى الحالة الأمنية المتطورة.

الحالة الأمنية

لا تزال الحالة الأمنية في العراق تشكل مصدر قلق حقيقي وأولوية عليا بالنسبة إلى العراقيين والقوة المتعددة الجنسيات في العراق على حد سواء. وقد رد رئيس الوزراء علاوي بشدة على الهجمات، ولا سيما الهجمات الموجهة ضد أعضاء الحكومة. لكن المتمردين والإرهابيين يواصلون مساعيهم الرامية إلى إعاقة تقدم العراق صوب الديمقراطية والسلام. وتتزايد أنشطة التخويف الموجهة ضد القادة والمواطنين العراقيين، ولا سيما في المناطق السنية

وفي بغداد، كما تتزايد أنشطة التخويف الموجهة ضد القوات الأمنية العراقية، بما فيها الشرطة العراقية والحرس الوطني؛ وضد المدنيين والمتعاقدين مع الحكومة؛ وضد عدد ضئيل من مواطني البلدان الثالثة. وتتواصل الهجمات الملحوظة ضد القوة المتعددة الجنسيات في العراق التي تستخدم فيها الأسلحة الصغيرة والقنابل الصاروخية ومدافع الهاون والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تُفجر عن بعد والمدفونة أو المخبأة على امتداد الطرق البرية والطرق العالية أو المحمولة على متن المركبات. وغالبية البلدان التي أُخذ مواطنوها رهائن أو قُتلوا تدعم القوة المتعددة الجنسيات وتساعد في ضمان استبقاء القوة لعدد كاف من الأفراد لتمكينها من القيام بمهمتها. وإن إزهاق أرواح الأبرياء التي تُرى رأي العيان من خلال وسائط الإعلام المختلفة ما هو إلا عمل وحشي ومأساوي ولا ضرورة له. فهؤلاء الأفراد يعملون من أجل المصلحة العامة للعراق.

وتشير طبيعة الهجمات المرتكبة إلى أن البعثيين من أنصار نظام صدام حسين والمتطرفين والمقاتلين الأجانب يحاولون تخويف السكان المحليين من التعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة والاشتراك في العملية السياسية السلمية. ويستهدفون في أعمال الخطف والاغتيال مسؤولي الحكومة العراقية المؤقتة والمجندين للالتحاق بالشرطة والجيش وموظفي القوة المتعددة الجنسيات في العراق وموظفي منظمات تقديم المساعدة. وثمة بعض الدلائل التي تشير إلى أن المتطرفين البعثيين والسنيين يستهدفون الأكراد والشيعة من أفراد قوات الأمن على أمل التحريض على نشوب أعمال عنف عرقية ودينية.

العلاقة بين القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية المؤقتة

تواصل الحكومة العراقية المؤقتة والسلطات المحلية، وهي تواجه حالة انعدام الأمن، الوقوف بثبات في وجه هذا العنف ولا تزال ملتزمة بالمحافظة على سلامة عملية الانتقال السياسية. وتواصل الحكومة الوطنية العراقية والحكومات المحلية والقوة المتعددة الجنسيات في العراق التعاون بشكل وثيق على استخدام تكتيكات أكثر فعالية لمنع شن الهجمات أو صدها وهزيمة المقاتلين ضد التحالف. ويواصل سفير الولايات المتحدة وقيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق حضور اجتماعات اللجنة الوزارية العراقية للأمن الوطني، حسب الاقتضاء، حيث تناقش القيادة العراقية مسائل الأمن الوطني وتقدم توصيات بشأنها إلى رئيس الوزراء العراقي. وعلاوة على ذلك، يعمل رئيس الوزراء العراقي وكبار وزرائه والقوة المتعددة الجنسيات بتعاون وثيق في جميع المسائل الحساسة وذات الأهمية الاستراتيجية.

ويتجاوز هذا التعاون نطاق المسائل العملياتية الجارية. وثمة أمثلة عديدة على ذلك، منها مثلا العمليات المشتركة في النجف وفلوجة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية

المؤقتة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة القائمة مع المتمردين والمليشيات التابعة لمقتدى الصدر وغيرهم. وفي كلتا الحالتين، سعت الحكومة العراقية المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات بكل وضوح إلى تحقيق ما يريده سكان النجف وفلوجة بشدة ألا وهو إنهاء القتال ونزع سلاح المليشيات وإعادة الأماكن المقدسة إلى سيطرة السلطة الدينية الشرعية.

وفي الحقيقة، كانت تلك العمليات جهدا مشتركا. ففي النجف، قاتلت قوات العمليات الخاصة التابعة للجيش العراقي – برفقة قوات التدخل العراقية والحرس الوطني العراقي والشرطة العراقية – جنبا إلى جنب مع القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ولعبت القوات العراقية دورا حاسما في تهيئة الظروف اللازمة لانسحاب المليشيات التابعة لمقتدى الصدر والحفاظ على ضريح الإمام علي. وفي حين وفّرت القوة المتعددة الجنسيات الدعم العسكري والسوقي الكثيف، فقد حددت الحكومة العراقية المؤقتة الأهداف التكتيكية للعملية وأذنت بتنفيذها.

ويوفر النهج الذي اتبعته الحكومة العراقية المؤقتة في معالجة الأزمة التي حدثت في النجف نموذجا لحل النزاعات التي تنشب مع المعارضة المسلحة في أماكن أخرى من البلد بالنظر إلى أن الأداء القوي الذي أبدته القوات الأمنية العراقية أعطاها الثقة في مواجهة أي عدوان مسلح آخر. واستنادا إلى ذلك، اتخذ رئيس الوزراء العراقي علاوي، بالتشاور مع القوة المتعددة الجنسيات وبعد استنفاذ الفرص الرامية إلى جلب المعارضين إلى العملية السياسية، قرارا بتنفيذ عملية القضاء على التمرد في فلوجة و ''تقديم المتمردين والإرهابيين الذين رفضوا التوصل إلى حل سياسي إلى العدالة''.

توفير الأمن للأمم المتحدة في العراق

وأخيرا، يشير القرار ١٥٦٤ إلى إنشاء كيان متميز يخضع لقيادة موحدة تابعة للقوة المتعددة الجنسيات تناط به مهمة محددة تتمثل في توفير الأمن للأمم المتحدة في العراق. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لكفالة تلبية الاحتياجات الأمنية للأمم المتحدة. ويعد توفير الأمن للممثل الشخصي للأمين العام أشرف قاضي والموظفين الدوليين والمدنيين العاملين في بغداد والذين يبلغ عددهم ٥٠ موظفا تقريبا شرطا أساسيا لتمكين الأمم المتحدة، حسبما جاء في القرار ١٥٤٦، من القيام بدور رائد لتوجيه العراقيين ومساعدتهم على الإعداد للانتخابات الوطنية وإجرائها. ونحن ملتزمون بمساعدة العراقيين والأمم المتحدة في هذا المضمار، ولا سيما في غضون الفترة المتبقية لإجراء الانتخابات الوطنية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ولقد وفّرت الوحدات الأمريكية المساهمة بالقوة المتعددة الجنسيات في العراق هذا الأمن عندما لم يكن الكيان المتميز المشار إليه في القرار ١٥٤٦ موجودا. غير أن حكومات أخرى أكدت مؤخرا استعدادها للمساهمة في هذا الكيان المتميز الذي ينبغي إنشاؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما تتخذ الأمم المتحدة حاليا خطوات هامة لتوفير متطلبات أمنها؛ وسوف تشتمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على وحدة حرس نظامية كبيرة ومفرزة خاصة للأمن الشخصي.

ومع ذلك، فإن مهمتنا لم تكتمل. وإنني أحث بقوة جميع الدول الأعضاء على الإسهام في مستقبل العراق من خلال توفير مساعدة مالية والمساهمة بقوات. ويتوجب علينا أن نواصل بذل كل ما في وسعنا لمنع وقوع هجوم آخر ضد الأمم المتحدة. وأؤكد أهمية هذا الأمن، ولا سيما بتمكين الأمم المتحدة من نشر موظفي المساعدة الانتخابية الإضافيين وغيرهم في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، يعتبر الوقت عاملا حاسما – وإن مستقبل العراق الحر الديمقراطي في الميزان.

خاتمة

تؤكد الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة مرة أخرى أن هناك مَن يعتقد بأنه ينبغي له أن يقرر مصير العراق السياسي عن طريق العنف. ومع ذلك، فإن العدل الذي يتم إنفاذه عن طريق سيادة القانون لا بفوهة البندقية، والتحرر من الخوف الناجم عن الإرهاب أو من عودة عناصر النظام السابق، سيمكّنان جميع المواطنين العراقيين من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية.

وإننا كغيرنا نتطلع إلى إجراء الانتخابات الوطنية العراقية وإلى اعتماد دستور جديد دائم، يليهما إجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ونتطلع إلى اليوم التي تتمكن فيه قوات الأمن العراقية من تولي المسؤولية الكاملة عن أمن العراق. ونتطلع إلى اليوم الذي لن يعد فيه بمقدور المتمردين إرهاب الشعب العراقي والأفراد الدوليين العاملين من أجل خير العراق. ونتطلع إلى استمرار وزيادة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية إلى العراق. ولا تزال القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بمساعدة العراقيين على تهيئة البيئة اللازمة لجعل ذلك ممكنا.